# مبدأ التضامن الوطني في الدستور
# دراسة وصفية تحليلية

**م.د. عمر نهاد**
**وزارة الإعمار والإسكان - مشاور قانوني مساعد**

**ملخص البحث**

يشكل التضامن الوطني في الدستور آصرة للتلاحم والتعاون والانسجام الذاتي والمجتمعي للمواطنين في الدولة من أجل تحقيق مصالحها العليا وغاياتها السامية ووصولها إلى مصاف التطور والتقدم والازدهار.

وبهذا الوصف فإنه يمثل حقيقة مجتمعية وطنية فريدة من نوعها إذا توافرت لها عناصر التحقق والديمومة أصبح قوة للدولة والمجتمع يكسبهما صلابة وحيوية وديمومة ويشكل خط دفاع أول تجاه كل اعتداء أو انتهاك داخلي أو دولي مهما كان وبأي وصف كان.

وعلى ذلك فإن عوامل الانسجام والاستقرار والديمومة له في ظل نظام سياسي ديمقراطي أو دكتاتوري كان يشكل تحالفاً وتآلفاً وانصهاراً وطنياً خلاقاً يقود الدولة الى التطور والازدهار والحيوية في شتى المجالات الداخلية والخارجية.

وهنا يصبح أثره النهائي على المجتمع والدولة والدستور حقيقة ظاهرة للعيان، بارزة للجميع، صفة لشعب وحكومة وموصوف لأفراد ومسؤولين على طريق تحقيق المصلحة العامة العليا للدولة في ظل الظروف الاعتيادية او الاستثنائية.

**Abstract**

National solidarity in the constitution constitutes a bond for cohesion, cooperation, self and societal harmony for the citizens of the state in order to achieve its supreme interests, sublime goals and reach the level of development, progress and prosperity.

With this description, it represents a unique national societal reality, and if it has the elements of verification and permanence, it becomes a strength for the state and society that gives them solidity, vitality, permanence, and constitutes the first line of defense against every internal or international aggression or violation, whatever it is and with whatever description.

Accordingly, the factors of harmony, stability and permanence with in democratic or dictatorial political system were an alliance, harmony and creative national fusion that would lead the state to development, prosperity and vitality in various internal and external fields.

Here, its final impact on society, the state and the constitution becomes a clearly visible reality, prominent to all, a characteristic of a people and a government and a description of individuals and officials on the path to achieving the supreme public interest of the state under normal or exceptional circumstances.

**المقدمة**

التضامن الوطني أهم صور التوافق الاجتماعي- السياسي- الاقتصادي للشعب في مجموع مكوناته، وهو بهذا الوصف يعتبر تلاحم وانسجام ومرونة تعامل وتكافل بين الجميع أو على الأقل الأغلبية الساحقة من مجموع المواطنين.

اذاً وفقاً لما تقدم فإنَّ تعاضد قيم المجتمع الوطنية مع نفسية ومكنون المواطنين في دواخلهم، في ذواتهم وفي أطباعهم الخارجية إنما هو انعكاس حقيقي لمفهوم التضامن الوطني في الدولة والوطن وفي ظل نظام سياسي معين.

**هدف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف عند مفهوم التضامن الوطني في شكله العام، ومعرفة طبيعته الخاصة والعامة، ومن ثمَّ معرفة درجة تحققه المثالية في سبيل تحقيق المصلحة العامة، أي:- تقدم وتطور الدولة والمجتمع نفسه.

**اسباب اختيار الموضوع**

إنَّ اسباب اختيارنا لموضوع الدراسة هذا نابعة من كونه أحد مواضيع العصر الجوهرية وأثره الكبير على المجتمع والدولة، وكذلك لتفرد جوانبه المتعددة في إعطاء صورة موحدة ناصعة عن الدولة في أفرادها ومواطنيها، وبعد ذلك لأنه يمثل معياراً حقيقياً لدراسة تفاعل المواطنين الايجابي بين أنفسهم وتفاعلهم الايجابي مع الدولة من أجل تحقيق المصالح الوطنية العليا.

**اهمية الدراسة**

إنَّ أهمية التضامن الوطني لا تقل في قيمتها وجوهرها عن قيمة وجوهر الوطن نفسه؛ ذلك لأن التضامن الوطني– بحق- أحد الأسس الداعمة للوطن والبناء الدستوري والقانوني الصحيح للدولة، أضف إلى ذلك الشعور النفسي والوجداني والروحي بوجود قيمة عليا انسانية، ذاتية وجماعية تسعى لتحقيق المصلحة العامة وتوفير سبل إقرار النظام العام في الدولة.

حيث إنه لا بناء صحيح للدولة دون وجود تضامن وطني لأفرادها ولا كيان لها دون تحقق اعتبارات نفسية وذاتية تنعكس في فرديتها على المجموع لتضحى قيمة وطنية أساسية تفرد للدولة مكانة بين دول العالم ككل وتعكس وطنية ومواطنية افرادها على حد السواء.

**منهج الدراسة**

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في بيان التضامن الوطني، من حيث مفهومه وطبيعته ومعاييره وصولاً إلى آثاره على الدولة والمجتمع والدستور بموجب واقعية العصر ومعطياته، وذلك بالاستعانة بالمراجع الواردة في هذا الشأن وكذلك تحليل الباحث الذاتي وفق خطة الدراسة التي سيعتمدها.

## الفصل الأول

## مفهوم التضامن الوطني

التضامن الوطني – كما ذكرنا- توافق اجتماعي، سياسي، وفق صيغ حياة ثابتة ومتغيرة؛ من أجل تحقيق المصلحة العامة في الدولة والمجتمع.

وفي التاريخ ظهر التضامن الوطني نهاية القرن التاسع عشر بشكله الجديد في عالم القانون، لكن قوة الاعتقاد السياسي به تضاءلت على مر السنين وأصبح تعبيراً غير ذو قيمة بحيث أنه يستخدم للتقليل من تأثير أحداث معينة وطنية أو لتبرير سياسة غير شعبية وصياغته ليست دقيقة والسياق السياسي الذي تم اعتماده حينها ليس مثالياً، نطاقه محدود وغير قابل للاستعمال القانوني الصحيح[1].

وفيما تلى هذه الحقبة التاريخية أضحى قيمة دستورية باعتباره التزاماً (مسؤولية) وليس فقط عمل تطوعي (واجب) في سلوك مجموع المواطنين؛ لأنه في أساسه فطرة مستمدة من تركيبة المجتمع والقائمة أصلاً على قيم التعاون والتشارك والتضامن الكلي.

وحيث إنَّ الفرد لا يستطيع تحقيق غاياته وأهدافه الوطنية بمفرده ويصعب عليه تحقيقها، لذا فإنَّ ما يقدمه الأفراد الآخرين من تضامن وتعاون وفق احساس وجداني يشعره حقيقة بالأمان الذاتي والوطني؛ نتيجة ثقته بتضامن الأفراد الآخرين معه للحفاظ على أمن الوطن واستقراره وما يترتب على ذلك من تحقيق ارتياح نفسي له ينعكس بمضمونه على الجميع ليكون فعلاً تضامناً وطنياً في أروع صوره[2].

---

[1] Jonas Knetch, national solidarity, history and meaning of a legal concept, issue 1, la doc. française, p.32, https://www.cairn-int.info/article-E_RFAS_141_0032--national-solidarity-history-and.htm

[2] د. رشيد لبكر، التضامن الزامي وليس إحسانياً، مقال في جريدة الصباح المغربية، ٤ أغسطس ٢٠١٩، نقلاً عن الموقع الالكتروني assabah.ma/400402.html

وبعد هذا العرض المقتضب، نتحدث الآن عن كل من طبيعة التضامن الوطني وخصائصه في ومعايير تحققه في مباحث ثلاث على النحو التالي:-

## المبحث الأول
## طبيعة التضامن الوطني

التضامن الوطني حالة انسانية وذاتية كامنة في النفس البشرية تعبر عن قيم المواطنة الايجابية وتعكس مدى كفاءتها في تحقيق وطنية ومواطنية الفرد.

وفي هذا السياق رسمت صيغ التضامن في العقود الأخيرة جغرافيا جديدة لمؤسساتها وأدوارها وجسدت أشكالاً مستحدثة في آليات عملها، انسجاما مع ما شهدته المجتمعات التي ولدت فيها من تغيرات بنيوية في النظم الاجتماعية والروابط الاجتماعية متنامية في شبكة القيم الخاصة بالتضامن الوطني، من حيث التكافل والتآزر والتعاون والمناصرة والدعم والمساندة والمصداقية، فالتغيرات المجتمعية الجارية حاليا غيرت من أشكال التظافر الوظيفي ودفعت في الوقت ذاته إلى أشكال مختلفة من التماسك والانسجام[٣].

المقصود بما تقدم أنَّ المصطلح – مدار البحث- معتقد عقلي ونفسي ذاتي شبه ثابت لدى الافراد والجماعات وهو جزء من التشكل المستمر للعلاقات الاجتماعية والمهنية والقطاعية والتعاضدية الإيجابية بمختلف صورها، حيث إنه يحدد النظرة الأساسية والكلية لفرد ما نحو مجتمع وحياة معينة بعينها؛ سعياً لتحقيق أهداف كبرى يؤمن بها الأفراد ويتطلعون لتحقيقها في زمان ومكان معينين[٤]، في ظل وجود توافق مجتمعي في الحقوق والواجبات الدستورية والقانونية في الدولة دون تمييز عرقي أو ديني أو أثني أو طائفي كان[٥].

وذلك كله يتحقق وفق انصهار وتفاعل مكونات الدولة في أفرادها ومسؤوليها، ومن ثم تحقيق نهضتها وتقدمها على سبيل الحرية الفردية والمجتمعية ووفق نظم اجتماعية مختلفة تتشابك وتتضامن فيما بينها مشكلة لبناء اجتماعي متين هو النظام الاجتماعي العام (الكلي) وفق أنشطة وفعاليات انسانية نمطية ومستقرة[٦]، متطلبها الرئيسي هو الحاجة.

ويرتبط بالحاجة والرغبة إلى تحقيقها عامل مهم وهو الدافع المحرك الأساسي للسلوك الإنساني، فحينما تتولد الحاجة والإحساس بالرغبة يأتي الدافع كمحاولة أو سعي لتحقيقهما؛ لأن الدافع عامل إنساني يوجه الفرد نحو تحقيق أهداف معينة ويولد استجابة محددة يمكن التعامل معها من خلال مثير معين، هو للفرد قوة محركة لعملية السلوك المنبثق من مجموعة محفزات وبواعث ذاتية داخل الفرد تدفعه وتوجه سلوكه بشكل ايجابي لتحقيق أهداف فردية وجماعية بأساليب مختلفة تتبع طبيعة قيم المجتمع الوطنية السائدة[٧].

وعلى الرغم من كل ما تقدم ذكره وحيث إنَّ المواطنة هي أصل ومصدر الصلات الاجتماعية عبر رافدها الأساسي (الأفراد) بممارساتهم لحقوق المواطنة وتطبيقاتها، إلا أنَّ التوفيق وتحقيق التقارب بين حقوق المواطن ومتطلبات المواطنة الجماعية ليس بالأمر اليسير، بل هو معقد في الحياة الاجتماعية أكثر منه في الحياة السياسية[٨]، وقد يبدوا هذا الأمر واضحاً من اختلاف الطباع والتباعد بين الأفراد، إضافة إلى رغبة تقديم الصالح الخاص على العام.

وكما تقدم فإنَّ الباحث يرى أنَّ طبيعة التضامن الوطني تعتمد بالدرجة الأولى على العنصر الكامن في النفس البشرية وهو الضمير الوجداني الحي الذي يحرك الإنسان نحو مواقف وطنية بعينها ويؤطر تصرفاته الشخصية والمادية والمعنوية بطابع المواطنة والوطنية الحقيقية وفق اعتقاد نفسي جازم بأنَ ما يفعله هو عين الوطنية ويصب في مصلحة الوطن والمواطن في الدرجة الأولى وتحقيقاً للمصلحة العامة المبتغى تحقيقها في كل زمان ومكان.

---

[٣] التضامنات الاجتماعية، التعبيرات والأشكال والجغرافيات الجديدة، ندوة علمية أقامها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، ١٣-١٥ حزيران، ٢٠١٩، ص ٥، نقلاً عن الموقع الالكتروني: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Social-Solidarity-Conference-Background-Paper.pdf

[٤] د. ناهد رمزي، الرأي العام وسيكولوجيا السياسة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٧.

[٥] أحمد أحمد الموافي، المواطنة على ضوء التعديلات الدستورية في جمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة، بلا ناشر، بلا سنة نشر، ص٤.

[٦] د. جمال سلامة علي، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣١ وما بعدها.

[٧] د. جمال سلامة علي، الرأي العام بين الكلمة والمعتقد، اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، دراسة في أثر الابعاد النفسية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩٦ وما بعدها.

[٨] دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، ما المواطنة، الطبعة الأولى، Editions Gallimard، Paris، ٢٠٠٠، ترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، العدد ٢٦١٨، ٢٠١٦، ص٢٥٢.

## المبحث الثاني
## خصائص التضامن الوطني

للتضامن الوطني كمفهوم في الحياة العامة وكمفهوم دستوري صفات وسمات خاصة تميزه عن غيره من المفاهيم وتبين كل ما هو مميز فيه وذو شأن وجدير بأن يكون موضوعاً هاماً من مواضيع العصر الحاضر.

حيث إنَّه اتحاد وتعاون واتفاق وتآزر إيجابي حقيقي بين الأفراد فيما بينهم وبين المؤسسات الرسمية في البلاد من أجل تحقيق هدف مشترك وهو المصلحة العامة عبر التلاحم والتفاعل والتعاون الايجابي بينهم؛ لحماية أرض الوطن ورفع اسمه في مختلف المحافل عبر كافة عناصر الإحساس والشعور الوطني المادي والمعنوي الداخلي والخارجي تجاه قضاياه الاساسية، وهو ما يؤدي – بالفعل- وكنتيجة نهائية إلى تحقيق التضامن الايجابي بين الأفراد والمجتمع بكافة أطيافه والدولة بجهد وزمن أقل وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة[٩].

هذا التعاون والاتفاق مرتبط بافتراض مادي متعلق بوجود الصالح العام (المنفعة العامة) للدولة والمجتمع، المبتغى تحقيقه عبر الارادة الشعبية العامة؛ لأنَّ الصالح العام غاية الروح الجماعية الذي تلهمه وتحركه إرادة عامة غير منحصرة في نطاق الفرد وحدوده الشخصية[١٠] وإنما منتشر في نطاق وحيز الجماعة الكلية، وفي هذا السياق يأتي الاتجاه، أي: التهيؤ للإدراك والتفكير والسلوك الوطني الايجابي نحو تحقيق هدف معين بطريقة ما، وهو يكون أقل ثباتاً وأكثر قابلية للتغير من المعتقدات[١١].

كل ما تضمن آنفاً له أساس في النظام الاجتماعي العام الذي يحتوي على النظام السياسي السابق أو الحاكم حالياً ونظم المعتقدات الاجتماعية المتكونة عبر مجموعة علاقات تشكل نسقاً يتشابك ويتضامن داخل المحيط البيئي الذي يوجد فيه يتأثر ويؤثر في حياة الأفراد داخل المجتمع ومن خلاله تتولد مجموعة ظواهر سلوكية مترابطة تكون محتوية للتضامن الوطني، مؤثرة فيه ومتأثرة به[١٢]؛ ذلك لأن التضامن الوطني تعبير صريح وحقيقي عن روح أمة ووطن يتجلى من خلال الفرد بعد أن تصبح حقيقة ارتباطه بالمجتمع حقيقة كلية وتنتج عنه روح التضامن كأنه أحد عناصر شخصيته[١٣].

ومن وجهة نظر أخرى فإنَّ التضامن الوطني يعتبر علاج ناجع لكل حالات عدم التفاهم والتنافر وعدم الاتفاق، وذلك في حالة ما إذا كان مدعوماً-كطريق حل وسط- من قبل الدولة والحكومة والمؤسسات المهنية والاقتصادية كافة ومؤثراً في الشعب بكافة أعراقه بشكل ايجابي في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحيوية، وعلى العكس تماماً فالتضامن الوطني عامل محفز ومشجع لكل حالات التقدم الداخلي في البلاد وبشكل مؤثر وآثاره ظاهرة للعيان في المجالين الداخلي والدولي[١٤].

وهكذا كما يلاحظ الباحث فإنَّ مميزات وخصائص مبدأ التضامن الوطني إنما هي نابعة من عدة أمور أهمها:- الاستعداد والتهيؤ النفسي والذاتي وفق الرغبة المقترنة بالحاجة الجماعية للأتلاف والتآلف والتعاون وكذلك تضافر الجهود ودعمها للمضي قدماً من أجل السير بالدولة إلى التطور والرفاهية في ظل تضامن وطني حقيقي.

أضف إلى ذلك أن الصالح العام يشكل قوة ضغط ايجابية مرتبطة بتضافر وتعاون الجهود البشرية الكلية والمؤازرة الحكومية من أجل تحقيق التضامن الوطني المنشود الذي تسعى لتحقيقه كل دولة من الدول؛ سعياً للارتقاء بذاتها وبشعوبها.

## المبحث الثالث
## معايير تحقق التضامن الوطني

يعالج هذا المبحث عوامل تحقق التضامن الوطني من حيث الماهية والوسيلة التي يتحقق بها، والمقصود بذلك هو كيفية تحققه عبر عناصر المحيط الخاص به.

فالتضامن الوطني تبرره الحاجة العامة إلى التعاون والتكاتف الوطني بين أبناء الشعب بمختلف اطيافهم واعراقهم؛ لأنَّ الحاجة إلى تحقيق شيء معين في حالة توفره حقق الإشباع والارتياح النفسي للكائن الحي إما لارتباطه الحيوي باستمرار الحياة العامة الجماعية بأسلوب افضل أو لاستمرار حياة الفرد بشكل مباشر وفق رغبة جماعية اقتضتها معطيات الحياة

---

[٩] د. رشيد لبكر، مرجع سابق.
[١٠] عبد الفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، الألف كتاب، مكتبة الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٢٧.
[١١] د. ناهد رمزي، مرجع سابق، ص ١٧-١٨.
[١٢] د. جمال سلامة، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٣١ وما بعدها.
[١٣] د. علي ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٢.
[14] Osman Arolat, ulusal dayanışma ve ötesi, https://www.dunya.com/kose-yazisi/ulusal-dayanisma-ve-otesi/466459

وضروراتها وضرورات الوجود التي تحتم التعايش في المجتمع بين كافة أفراده وفق ظروف استثنائية يتمثل في حاجة الإنسان للعيش في بيئة معينة والاستمرار في العيش وتطوير ظروف الحياة حوله.

وهذا كله مرتبط بالتماسك الاجتماعي في أهداف الأفراد القريبة وغاياتهم الوطنية البعيدة؛ لأنه وسيلة لإشاعة إحساس مشترك لدى جميع الأفراد بالميل للبقاء والاستمرار في مسيرة واحدة ايجابية مع تعظيم الشعور بالانتماء للجماعة الواحدة، حيث إنه كلما زاد التماسك بين أفراد الجماعة كلما غلب على نشاط أفرادها طابع التعاون والتكاتف الشعبي والجماهيري لتحقيق أهداف مشتركة وكلما زاد تفاعل واتصال أفراد الجماعة بعضهم ببعض أدى ذلك إلى تقوية الروابط بين الأفراد وإلى زيادة تماسك الجماعة وقوة بنيانها الاجتماعي.

ومن أجل تحقيق كل ذلك عمل الإنسان على إخضاع الطبيعة التي يعيش فيها وتسخيرها لمصلحته مستعيناً بأبناء جنسه من جماعته الأصلية والجماعة الأخرى التي يعيش معها، مؤتلفاً معهم، منصهراً في جماعة كبيرة أو صغيرة كانت دائماً لديها مطالب واحتياجات ومتطلبات زادت أو كثرت عبر سنوات حياته[١٥].

وهنا لابد من التأكيد على أنَّ التماثل في خصائص الأفراد لا يرتبط بالضرورة بتماسك الجماعة في كل الأحوال، وإنما تتوقف هذه العلاقة على نوعية الخصائص محل التماثل أو الاختلاف وعلى طبيعة المهمة التي تقوم بها الجماعة، في صفات معينة:- مثل الشخصية أو السن أو الطبقة الاجتماعية، ولكن على الرغم من الاختلاف في التقاليد الوطنية والمحلية والممارسات الاجتماعية وخصائص الأفراد يبقى أمر التضامن الوطني المشترك في واقعه الحاضر والمستقبل هو العنصر الوحيد الذي يتطلب دوماً العثور على حلول للصراعات والتصادمات بين المجموعات الاجتماعية بناءً على معطيات الخير العام المشترك والذي يشكل المنفعة الجماعية أو الاجتماعية لعموم المواطنين في الوطن الواحد[١٦].

وفي المجال الدستوري ينبغي أن يكون التضامن الوطني بحشد وتنسيق مجموعة واسعة من الخبرات تتطلب المساعدة الفاعلة من عدة جهات لبذل جهود تحقيق الإصلاح الدستوري المنشود، وهذا يعني تحقيق الاتساق الداخلي في مختلف الحقوق والحريات وتفعيل ذلك بين أبناء الشعب، الأغلبية منه والأقلية وفق الحكم الديمقراطي السليم وبموجب لغة دستورية دقيقة دون وجود توترات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية في إعمال الحقوق والحريات العامة التي هي ضمانة تحقيق التضامن الوطني الحقيقي[١٧].

وذلك بأن تكون صياغة الدساتير والقوانين ملبية لمتطلبات المجتمع بكافة أطيافه وبما يحقق تضامنه الوطني، وذلك عن طريق التواصل والتجمع والانضمام المشترك من أجل التعبير المشترك والحماية الحكومية الفاعلة من أي جهة معادية أو طارئة؛ ذلك لأن الدستور يحظى بأرفع درجة من الشرعية السياسية إذا كان وليد مشاركة الشعب والنظام الدستوري المتكون بمشاركة مختلف شرائحه وفق دعم الجمهور والمشارك في حل الاشكالات والمشاكل بين أطراف النزاع وتسهيل أمور إدارتهم للشؤون العامة للدولة والوطن[١٨].

وتبقى معايير تحقق التضامن الوطني مرتبطة بحسب وجهة نظر الباحث بعناصر الانسجام الوطني والمحلي والاتفاق بين مختلف قطاعات الشعب والدولة ممثلة في الحكومة وكذلك بالابتعاد عن الصراعات الفئوية والشعبية التي تفتح مجالاً لكل اشكال التنافر والتباعد الوطني وكذلك غلق الباب أمام كافة المدخلات الاجنبية، الخارجية التي تؤثر سلبا في التلاحم الوطني بين أطياف الشعب وبين الشعب والدولة، وكذلك فإنَّ تغليب المصالح الجماعية على المصلحة الفردية وإيلاء المنفعة العامة المكانة المهمة والمتميزة في تفكير ومنطق الشعب والدولة كلها عناصر تساهم شكلا وموضوعاً في إنجاح عناصر التفاعل والتضامن الوطني بشكل كبير.

## الفصل الثاني

## أثر التضامن الوطني على المجتمع والدولة والدستور

يتحدث الباحث في هذا الفصل عن كل من أثر التضامن ذاته على الدولة والمجتمع والدستور، وذلك من خلال قياس التفاعل الايجابي؛ لكي يعرف مصداقية الأثر النفسي والوجداني للحالة الوطنية.

ووفقاً لما تقدم يظهر تفاعل التضامن الوطني على المجتمع في شكل تلاحم نفسي ووجداني فردي ومجتمعي على الفرد من جهة وتفاعل آخر على الدولة في شكل انسجام في الأهداف وتوافق في الغايات بين الحكومة وأفراد الشعب من أجل

---

[١٥] د. منذر ابراهيم الشاوي، المدخل لدراسة القانون الوضعي، نظرية الدولة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٦، ص٥-٦.

[١٦] دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، مرجع سابق، ص ٥٤.

[١٧] حقوق الإنسان ووضع الدستور، تقرير صادر عن الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، الأمم المتحدة، ٢٠١٨، ص٣٧، نقلاً عن الموقع الالكتروني ohchr.org/documents/publications/constitution making- Ar

[١٨] حقوق الإنسان ووضع الدستور، مرجع سابق، ص ١٥.

السير في طريق التقدم للفرد والدولة وبما ينعكس على تحقيق المصلحة العامة الكلية للدولة عبر الدستور، كلما زادت الضغوط والتهديدات الخارجية التي تتعرض لها الجماعة كلما أدى إلى زيادة تماسكها وكلما قلت هذه الضغوط كلما قل التماسك.
وعلى ذلك يتحدث الباحث عن كل من الأثر على المجتمع والأثر على الدولة والدستور في مباحث ثلاث فيما يلي:-

## المبحث الأول
## الأثر على المجتمع

إنَّ للتضامن الوطني دور كبير في حياة الأفراد والمجتمعات على حد السواء؛ حيث إنَّ الترابط والانسجام والانصهار المجتمعي الإيجابي من أجل تحقيق الغايات الوطنية العليا ذو أثر كبير في تحقيق ما تصبوا إليه الدول من تطور وازدهار على الصعيد الوطني.
وهنا يظهر أنَّ تحقيق الفرد لغاياته وأهدافه وفق التضامن الوطني الجماعي هو أكثر مصداقية من تلك الغايات والأهداف التي يصعب عليه تحقيقها منفرداً، وذلك كله عن طريق ما يقدمه الآخرون له من مساعدة وإحساس بالأمان في أرضه ووطنه ونتيجة لثقته بتضامن مؤسسات الدولة الاجتماعية المختلفة معه للحفاظ على أمن وطنه واستقراره وتلبية حاجاته كمواطن، وما يترتب على ذلك من تحقيق ارتياح نفسي وذاتي يشعر به كإنسان وكمواطن في ذات الوقت[١٩].
حيث أن التجارب الوطنية والقومية لها دور كبير في فرز وصقل وتطوير الدور الوطني للمواطن في حياته التي يعيشها والتي سوف يعيشها مستقبلاً في كنف وطنه وبين أبناء جلدته، وهذا ما تؤكده سياقات التحولات البنيوية المجتمعية عبر اختبارات عسيرة تمتحن فيها القيم والمؤسسات والأطر الاجتماعية من أجل تحديد قدرتها على الحفاظ على وحدة المجموعة الوطنية وضمان تماسكها ووحدتها، وتجسيد ذلك في سلوكيات وممارسات علاوة على تجديد معاني التآزر والتكاتف والتعاون.
ومن ثَمَّ معرفة ما يرافق تلك التحولات من ممارسات وطنية تدعم أنواع التضامن أو تضعفها على أرض الواقع وما يمكن أن تتخذه من دلالات ذات صلة وما يمكن أن تدفع إليه من ممارسات تكّون من خلالها مؤسسات سياسية – اجتماعية طارئة يتم إنشاؤها من أجل تلبية الحاجات الناشئة والتكيف مع التغيرات الحاصلة.
ففي حالة الأزمات السياسية الحادة، مثل:- الثورات، والحروب الأهلية، وانهيار الدول، وكذلك الكوارث البيئية تبتكر المجتمعات إعادة أشكال وتعابير تدعم تضامنها وتماسكها، مشكلة ما يعرف بالتضامن الدفاعي، ومع ذلك يمكن أن تكون هذه السياقات دافعة إلى الفردانية والانثناء والانطواء الفردي وقد يكون الأمر مركباً وأكثر تعقيداً من الموقف الدفاعي الجماعي.
وبعبارة أخرى فقد رسمت اشكال التضامن الوطنية في العقود الأخيرة جغرافيا جديدة لمؤسساتها وأدوارها وجسدت أشكالاً مستحدثة في آليات اشتغالها، انسجاما مع ما شهدته المجتمعات من تغيرات بنيوية جسيمة في النظم الاجتماعية والروابط الاجتماعية المتنامية في شبكة القيم الخاصة بالتضامن، والتي تشمل كلاً من التكافل، والتآزر، والتعاون، والمناصرة، والدعم، والمساندة؛ ذلك كله لأن الديناميات المجتمعية الحالية غيرت من أشكال الأواصر الوظيفية ودفعت في ذات الوقت إلى صيغ مختلفة من التماسك والانسجام والتضامن.
وعلى الرغم من أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن مساهمة هذه الأشكال والأنماط التضامنية في دعم تماسك المجتمع وتعزيز مرتكزاته، إلا أنها لم تتمكن من القضاء كليا على التمييز والتهميش والعنصرية بل إنها تبدو في حالة انجراف محير، وفي هذا فإنَّ هناك شرائح اجتماعية انزلقت وهي عرضة للانزلاق أكثر فأكثر نحو وضعيات رثة أو مهددة بذلك الانزلاق؛ نتيجة تنامي مظاهر جديدة للأزمات الاجتماعية والإقصاءات الفئوية بمصادرها المحلية والعالمية.
وفي هذا تثير الوضعيات اللامتوازنة ردات فعل وتبتكر قنوات تضامنية غير مسبوقة للمحافظة على تفاعلات المجتمع وتماسكه وتنسج روابط مجتمعية تقاوم بها اختلالات عدم التوازن الوطني الموجود في دول معينة بذاتها[٢٠].
وهكذا ترى الآراء العلمية أنَّ أثر التضامن الوطني على الفرد إنما هو سلاح ذو حدين، إيجابي وفق المعطيات الإيجابية المتوفرة من تآزر وتكاتف وانسجام وانصهار وطني حقيقي بين أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، وسلبي وفق معطيات التنافر والعنصرية والفئوية البعيدة عن التضامن الوطني الحقيقي والساعية الى تهميش الطابع الوطني للمجتمع الموحد.
والباحث يرى من وجهة نظره أنَّ كل ما تفرزه عناصر التضامن الوطني من آثار واقعية سواءً كانت إيجابية أو سلبية إنما هي مستمدة من ذات الشعوب، من أصولها وأعراقها، من وحي أصالتها وقيمها الوطنية الرفيعة وطبيعة تكيفها مع ماضيها وحاضرها ومستقبلها، من انتمائها الوطني الأصيل لذاتها ومكوناتها وقيمها وفق رؤية وطنية صحيحة تعكس عمق

[١٩] حقوق الإنسان ووضع الدستور، مرجع سابق، ص١٣٧.
[٢٠] التضامنات الاجتماعية، التعبيرات والأشكال والجغرافيات الجديدة، مرجع سابق.

الانتماء والوحدة والتلاحم الوطني في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية العليا وإعلاء كلمة الوطن والمواطنة وقيم المواطنة في كل وقت وحين.

## المبحث الثاني
## الأثر على الدولة

التضامن الوطني بالنسبة للدولة أمر مهم للغاية؛ باعتباره شعور وجداني وذاتي جماعي يعبر فيه الافراد عن عمق انتمائهم للوطن وسعيهم للمشاركة الفاعلة في نشاطاته وجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

ووفقاً لأركان الدولة الأربعة لا وجود لها في مفهومها الحديث دون وجود سكان يطلق عليهم المواطنين، يعيشون على أراضيها ويسكنون فيها بصفة دائمة أو مؤقتة وتجمعهم أواصر الحياة المشتركة، والسكان (المواطنين) يطلق عليهم ركن الإنسان في الدولة (Human Element)، يكوِنون مصدر الحياة وفق سمات الاقتصاد والثقافة والتأريخ والوجدان الروحي والفردي والوطني الجماعي[٢١].

ومن هنا فإنَّ الإجماع الاجتماعي (اتفاق المجتمع في اغلبيته الساحقة) ومرونته في الوصول إلى الحلول الوسطية وفق رضاءه وتصديقه واقتناعه بمعطيات العيش المشترك، عبر القيام بالالتزامات الوطنية، مثل إداء الخدمة العسكرية أو الاقتراع العام في الانتخابات على فترات منتظمة من حيث الاقتناع بالإدارة الحكومية السابقة ووقوف الجماهير إلى جانبهم أو اختيار مسؤولين جدد في البلاد بدعم وتأييد وطني جماعي متضامن في أهداف وغايات جديدة للدولة وفق إرادة شعبية جماعية تعكس التوافق الاجتماعي والتضامن الوطني وصولاً لتحقيق المصلحة العامة للدولة[٢٢].

فمثلاً إداء الخدمة العسكرية يدخل في صميم التضامن الوطني الجماعي للدفاع عن الوطن وحماية أراضيه، وكذلك الانتخابات العامة تؤثر كأحد عناصر التضامن الوطني في شرعية الاصلاحات الدستورية التي ينبغي ألا تشمل فقط السلطات العامة وإنما جميع القطاعات الإدارية والمهنية في الدولة وجميع فئات المجتمع من منظمات حكومية ونسائية وأوساط أكاديمية وأحزاب ومنظمات إعلامية وقانونية وغيرها، أي: الشعب بأسره أغلبية كان أو أقلية في عدد مكوناته[٢٣].

ذلك لأن حكومة التضامن الوطني المشكلة على اساس الانتخابات النزيهة وعلى نطاق واسع من التأييد الشعبي والجماهيري هو معنى لتوحيد القوى الجماهيرية والحزبية والمنظمات المجتمعية والصحافة ومنظمات المجتمع المدني معاً لتنظيم الدولة وإعطاء فرصة لها للتقدم في كافة المحافل وفق الحكمة والشجاعة الجماهيرية، وذلك كله وفق مرتكزات الديمقراطية السليمة[٢٤].

وهو معناه اندراج الإرادة الفردية الخاصة لكل مواطن في الدولة تحت الارادة الشعبية العامة وامتزاجها بها، الأمر الذي يجعل الفرد والهيئة السياسية الحاكمة كياناً واحدا وفقاً للعقد الاجتماعي الذي يعد كياناً كاملاً منفرداً متفرع إلى جزء من كيان كلي كبير يتلقى منه الفرد حياته وكينونته، وكل ذلك يتم وفق قرار يتخذه الجميع لإنشاء مجتمع ينعمون بميزاته وخيراته ويرتضون إداء التزاماته[٢٥].

وهكذا فإنَّ العقد الاجتماعي هو ليس دستوراً متفق عليه بين الشعب والحكومة بقدر ما هو متفق عليه بين الأفراد انفسهم في تضامنهم الوطني؛ لأنه التحديد الأساسي للكيفية التي ينبغي أن ينظموا أنفسهم عليها ويوفقوا بين مصالح مختلفة ويشكلوا دولتهم، خصوصاً في دول الصراعات والنزاعات والتوترات المركزية والاقليمية، وهنا بالضبط فالدستور ليس مجرد قواعد قانونية وإنما آلية تشغيلية لتسوية النزاع الراهن ومنع نشوب النزاعات مستقبلاً؛ لأنه يحتوي الآليات والمبادئ المعتمد عليها لحل كل اشكال النزاع.

ويجد ما ذكر آنفاً بشأن العقد الاجتماعي مثالاً له في تسوية النزاعات والخلافات عبر الطرق الدستورية في كل من دول البوسنة والهرسك، هاييتي، نيبال، جنوب أفريقيا، تيمور- ليتشي، وذلك وفق الرؤية الواسعة للدستور وآليات تطبيق نصوصه المختلفة[٢٦].

---

[21] Rona Aybay, an introduction to law, with special reference to Turkish Law, first edition, Istanbul Bilgi University press, Istanbul, 2009, p.77.

[22] Dr. Meltem Dikmen Caniklioğlu, Milli Mutabakat nasıl sağlanır? Ulusal ortak paydaların tespit süreci, Milli Anayasa Şurası, Bürokratik Anayasadan demokratik ve adil Anayasaya, tebliğler ve tklifler, 21-22 Ekim 2011, ESAM, Ankara, 2012, s.415.

[٢٣] حقوق الإنسان ووضع الدستور، مرجع سابق، ص ١٣٧.

[24] Namık Kemal, ulusal dayanışma hükümeti, https://www.milliyet.com.tr/yazarlar/dilara-kocak/cevre-dostu-beslenme-6083008, Son Güncellenme: 21.04.1997.

[٢٥] بيير مانون، التاريخ الفكري لليبرالية، ترجمة سونيا محمد نجا، عشرة دروس، كلمان ليفي للنشر، باريس، فرنسا، ١٩٧٨، ص ١٦٣.

[٢٦] حقوق الإنسان ووضع الدستور، مرجع سابق، ص ١٤٤.

ووفقاً لذلك يمثل التضامن الوطني دعامة دستورية للشعب والحكومة معاً؛ سعياً لتوطيد وتقوية مؤسسات الدولة الحديثة ومرتكزاتها سواءً في هيئاتها المركزية أو المحلية، من حيث المشاركة المجتمعية والتعددية والانتقال الديمقراطي للسلطة وإرساء دعم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة[٢٧].

وعلى ذلك يرى الباحث أن تأثير التضامن الوطني على الدولة ذو شأن كبير في تقدير وتحقيق المساق الاجتماعي الايجابي لها، ومن ثم الوطني؛ وصولاً إلى تحقيق أمالها الداخلية والاقليمية والعالمية، حيث إنَّ قوة الدولة نابعة من تضامن وتآلف مواطنيها وتآزرهم مع حكومتهم ومسؤوليهم وصولاً إلى المصلحة العامة.

أضف إلى ذلك أن أواصر التضامن الوطني وتفاعل مكوناته بين كل من المواطن والدولة هو أقوى وأهم وذو قيمة أكثر من كل الاتفاقيات والعقود الاجتماعية والسياسية المبرمة بين كل منهما وهو برهان على تحقق المواطنة في أبهى صورها ووجود دولة الشرعية والمشروعية.

## المبحث الثالث

## الأثر في الدستور

للتضامن الوطني دور كبير في صياغة نصوص الدستور وقواعده الموضوعية؛ لأنه يشكل جوهر أمة وذاتيتها ومعيار التزامها بالواجبات الوطنية وتمتعها بالحقوق الوطنية، وكذلك لكون صياغته من جديد هي النتيجة النهائية لاندلاع ثورة أو انقلاب أو دعوة للإصلاحات الدستورية.

ولابد أن نعرف بادئ ذي بدء في هذا المجال أن المشاركة الوطنية العامة عبر التضامن الوطني من أجل صياغة الدستور تجد أثراً لها في الدستور نفسه عبر:-

١. إنَّ الدستور يحظى بأرفع درجة من الشرعية السياسية إذا كان وليد مشاركة الشعب الحقيقية.
٢. إنَّ النظام الدستوري المنشأ بمشاركة مختلف شرائح المجتمع يستفيد من دعم الجمهور ويمكن أن يتغذى من مشاركة الجماعات المختلفة في الشؤون العامة.
٣. إذا كان الدستور جزءاً من عملية السلام الداخلي، فإن مشاركة أطراف النزاع قد تكون إحدى أكثر الأدوات فعالية للتصدي للماضي العنيف وحل المشاكل الحالية القائمة؛ لكي لا تؤدي إلى اندلاع العنف في المستقبل[٢٨].

التضامن الوطني من كل فئات الشعب، حتى الأقلية منه في حالة تحققه – كما ذكرنا- ينعكس على صياغة القواعد الدستورية وتطبيقها في الدولة؛ لأنها ليست كغيرها من القواعد القانونية ولا تصدر بعفوية وإنما بعد نضال شعبي وكفاح مرير وتضحيات شعبية عظيمة من اجل انتزاع الحقوق من مغتصبيها بالقوة، وفي هذا يذكر التأريخ أنَّ الكثير من الدساتير صدرت بعد ثورات شعبية كبرى وضغط قوي وفاعل من الشعب تجاه حكامه الذين أصدروا تلك الدساتير[٢٩].

فعلى سبيل المثال يلاحظ أن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ قد بيّن في ديباجته وبكل وضوح أنه:- (نحن شعب العراق الذي آل على نفسه بكل مكوناته واطيافه أن يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه وأن يتعظ لغده بأمسه)، وذلك وفق مبادئ وأسس التضامن الوطني العراقي لكل أطياف المجتمع العراقي وفي ظل اتحاد وتآزر وطني وتلاحم انساني يقدم انموذجاً للتعايش السلمي بين مختلف الطوائف في العراق.

وذات الأمر يلاحظ في دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ والذي تضمن في ديباجته الإشارة إلى الاتحاد الوطني من اجل الخير، ذلك الاتحاد الذي أسس أول دولة مركزية في بدء تاريخ الانسانية والحضارة المصرية العريقة، وامتد هذا التراث الإنساني الى الحاضر الذي فيه استنارت العقول وبلغت الإنسانية مجدها ونضوجها البشري وفق مبادئ المواطنة والمساواة بين أبناء الجماعة الوطنية على طريق الحرية والعدالة الاجتماعية، وذلك كله عبر استلهام الماضي واستنهاض الحاضر ولوجاً إلى المستقبل المزدهر.

كذلك أكدت ديباجة دستوريا تركيا لعام ١٩٨٢ المعدل إدراك إنَّ جميع المواطنين الاتراك متحدون تحت راية الشرف والفخر الوطنيين وفي الغبطة والأسى الاجتماعي، في الحقوق والواجبات المتعلقة بالوجود الوطني، في الاعباء والحقوق وفي كل مظهر من مظاهر الحياة الوطنية والرغبة في تحقيق السلامة الداخلية.

---

[٢٧] د. رشيد لبكر، مرجع سابق.
[٢٨] حقوق الإنسان ووضع الدستور، مرجع سابق، ص ١٣٦.
[٢٩] أ.د محمد كامل ليلة، القانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧١، ص ٥.

وفي هذا الشأن نصت المادة الثانية من الدستور على أن الخصائص الأساسية لتركيا قد أعلنت أن الدولة اجتماعية، ديمقراطية وقد تم تأسيسها على مبدأ التضامن الوطني والوئام والعدل الوطنيين وفق أسس المعادلة والتكافؤ في دولة الرفاهية، كما هو حال الدول الاوربية والدول الاخرى المتقدمة في العالم.

وفي ذلك أيضاً قد نصت ديباجة دستور جمهورية جنوب افريقيا المؤقت لعام ١٩٩٣ على أنه:- (لتعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، يمنح العفو فيما يتعلق بالأفعال والجرائم المرتبطة بأهداف سياسية والتي ارتكبت في سياق نزاعات الماضي، ولهذه الغاية يعتمد البرلمان بموجب هذا الدستور).

كذلك فإنَّ دستور جمهورية صربيا لعام ٢٠٠٦ نص في مادته الخامسة والسبعين على أنه:- (تكفل للمنتمين إلى الأقليات القومية حقوق فردية وجماعية خاصة، إضافة إلى الحقوق التي يكفلها الدستور لجميع المواطنين وتمارس الحقوق الفردية فردياً والحقوق الجماعية بالمشاركة مع آخرين، وفقاً للدستور والقانون والمعاهدات الدولية، ويشارك المنتمون إلى الأقليات القومية في صنع القرار.....).

كما ورد في دستور جمهورية البرازيل لعام ١٩٨٨ في مادته الثانية وفي فقرتها الثالثة: (يحق للأشخاص المنتمين إلى أقليات المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائماً، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني).

إذن وكما يلاحظ فإنَّ أكثر الدساتير في العالم إن لم نقل مجملها نصت على مبدأ التضامن الوطني سواءً صراحة في نصوص الدستور أو في ديباجته؛ لأنه – بحق- شعار الدولة الناجحة دولة الحقوق والشرعية والمشروعية ودولة الوطنية والمواطنة، ولا ينكر في هذا الشأن ضرورة وجود الدور الحكومي الكبير لتعزيز أواصر التضامن الوطني ومكوناته المختلفة من خلال النصوص الدستورية التي يتم صياغتها بشكل دقيق وفعال.

والباحث يختم الحديث عن هذا المبحث بالقول إنَّ أثر التضامن الوطني على الدستور إنما يجد له مجالاً وفاعلية حينما تلتقي آراء وطموحات وتطلعات الشعب إلى التقدم في مختلف المجالات الوطنية والدولية عبر أواصر التضامن والتفاعل والديمومة الوطنية من خلال تحقق التضامن الوطني الإيجابي الذي نتيجة النهائية تحقق المصلحة العامة للدولة والمجتمع في نطاق مكان وزمان معين وفي ظل الظروف الاعتيادية أو الاستثنا

**الخاتمة والنتائج**

عرفنا من خلال صفحات بحثنا المتواضع هذا أنَّ التضامن الوطني صفة تلاحم وانسجام وتوافق وتآزر بين أطياف الشعب من أجل تحقيق مصالح وطنية عليا تنعكس على مجمل حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وفي هذا فإنَّ أواصر المفهوم – محل الدراسة- إنما هي ليست مجرد لمحات وإنما مضامين إيجابية تتعلق بدور شعب في حياة دولة ودور مجتمع في ظل أمة وفي نطاق زماني ومكاني معين ومرتبط بظرف معين.

كل ما تقدم ذكره آنفاً مرتبط بوجود نظام سياسي معين يمارس الحكم وفق ظروف المرحلة الراهنة التي يوجد فيها عبر المؤسسات الرسمية المنبثقة من الدستور السابق أو الذي تم تعديله في عهد هذا النظام أو الدستور الجديد الذي تمت صياغته في عهده سواءً بموافقة وتصديق وقبول جماهير الشعب إما بالاتفاق معه أو رغماً عنه سواءً عن طريق الثورة أو الانقلاب.

وبعد هذه الخاتمة الموجزة يصل الباحث إلى مجموعة نتائج يرى أنها معايير صالحة كنتيجة للبحث الذي قدمه، وهي:-

١. التضامن الوطني يمثل نتيجة لسبب التآزر والتلاحم والاتفاق الوطني الحقيقي بين فئات الشعب.
٢. التضامن الوطني هو معيار قياس العلاقة الحقيقية بين المواطن والوطن من خلال مفهوم المواطنة.
٣. التضامن الوطني صفة تلاحم وتآزر وتعاون واتفاق لا صفة تنافر وتغليب المصالح الفردية وفتح المجال أمام التدخلات الخارجية للتحكم في مصير وطن وشعب.
٤. يجد التضامن الوطني دوراً له وأثراً حقيقياً في المجتمع والدولة والدستور متى كان تعبيراً أصيلاً صادقاً عن العلاقة الوثيقة الايجابية بين الشعب والحكومة على طريق تحقيق الغايات العليا وفي ظل النظام العام الوطني.

**التوصيات**

١. التضامن الوطني انعكاس لصورة دولة، يتطلب وجود أواصر المواطنة الحقيقية بين أطياف المجتمع.
٢. إنَّ ضمان تحقق التضامن الوطني ينعكس في صورة التعايش السلمي بين مختلف فئاته؛ من أجل بلوغ السمو الوطني والإقليمي والعالمي بين الدول، لابد من ضمان التعايش السلمي.
٣. التضامن الوطني صورة مشرقة من صور الوحدة الوطنية والتصالح والسلام الداخلي، وهذه الأواصر لابد أن تكون قوية ومتلاحمة غير منفصلة ولا مستقلة بغض النظر عن عناصر الزمان والمكان والظروف ذات الصلة.

٤. من أجل تحقيق التضامن الوطني لأهدافه وغاياته لابد من التعاون الجدي والحقيقي بين مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة وبما ينعكس بصورة ايجابية على مصالح الوطن العليا واهدافه السامية، عبر آليات الانتخابات النزيهة والتفعيل الحقيقي للحريات والحقوق وإداء المواطنين لواجباتهم الوطنية على أكمل وجه.
٥. إذا كان الدستور هو الوثيقة الرئيسية والاساسية التي تضمن التعامل الرسمي بين الحكومة والشعب، فلابد أن يكون نبراساً يضمن للأفراد حقوقهم وحرياتهم ويحفز الدولة لتحقيق الاصلاحات الشاملة في الدولة عبر أواصر التضامن الوطني الايجابية المشتركة بين الشعب والحكومة.

## قائمة المراجع

**المراجع العربية**

١. أحمد أحمد الموافي، المواطنة على ضوء التعديلات الدستورية في جمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة، بلا ناشر، بلا سنة نشر.
٢. التضامنات الاجتماعية، التعبيرات والأشكال والجغرافيات الجديدة، ندوة علمية أقامها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، ١٣-١٥ حزيران، ٢٠١٩، الموقع الالكتروني:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Social-Solidarity-Conference-Background-Paper.pdf
٣. جمال سلامة علي، الرأي العام بين الكلمة والمعتقد، اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، دراسة في أثر الابعاد النفسية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
٤. جمال سلامة علي، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٥. حقوق الإنسان ووضع الدستور، تقرير صادر عن الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، الأمم المتحدة، ٢٠١٨، الموقع الالكتروني ohchr.org/documents/publications/constitution making- Ar
٦. رشيد لبكر، التضامن الزامي وليس إحسانياً، مقال في جريدة الصباح المغربية، ٤ أغسطس ٢٠١٩، الموقع الالكتروني assabah.ma/400402.html
٧. عبد الفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، الألف كتاب، مكتبة الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٤.
٨. علي ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٩. محمد كامل ليلة، القانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧١.
١٠. منذر ابراهيم الشاوي، المدخل لدراسة القانون الوضعي، نظرية الدولة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٦.
١١. ناهد رمزي، الرأي العام وسيكولوجيا السياسة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٩١.

**الكتب المترجمة إلى العربية**

١. بيير مانون، التاريخ الفكري لليبرالية، ترجمة سونيا محمد نجا، عشرة دروس، كلمان ليفي للنشر، باريس، فرنسا، ١٩٧٨.
٢. دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، ما المواطنة، الطبعة الأولى، Editions Gallimard، Paris، ٢٠٠٠، ترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، العدد ٢٦١٨، ٢٠١٦.

**الكتب الاجنبية**

1. Jonas Knetch, national solidarity, history and meaning of a legal concept, issue 1, la doc. Française, https://www.cairn-int.info/article-E_RFAS_141_0032--national-solidarity-history-and.htm.
2. Meltem Dikmen Caniklioğlu, Milli Mutabakat nasıl sağlanır? Ulusal ortak paydaların tespit süreci, Milli Anayasa Şurası, Bürokratik Anayasadan demokratik ve adil Anayasaya, tebliğler ve tklifler, 21-22 Ekim 2011, ESAM, Ankara, 2012.
3. Namık Kemal, ulusal dayanışma hükümeti,https://www.milliyet.com.tr/yazarlar/dilara-kocak/cevre-dostu-beslenme-6083008, Son Güncellenme: 21.04.1997.
4. Osman Arolat, ulusal dayanışma ve ötesi, https://www.dunya.com/kose-yazisi/ulusal-dayanisma-ve-otesi/466459.

5. Rona Aybay, an introduction to law, with special reference to Turkish Law, first edition, Istanbul Bilgi University press, Istanbul, 2009